

Distr.: General
24 February 2009
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقريراً عن الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء فترة
رئاسة فرنسا له في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت
مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان - مورييس ريبير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة فرنسا للمجلس (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

اضطلع مجلس الأمن، برئاسة السفير جان - مورييس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ببرنامج عمل واسع النطاق.

وخلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ١٢ جلسة مشاورات مغلقة بكامل هيئته، و ١٨ جلسة رسمية، تشمل جلسيتين خاصتين و ١٦ جلسة علنية. واتخذ المجلس ستة قرارات وأدلى ببيان رئاسي.

أفريقيا

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ١٤ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩)، الذي أذن بموجبه بنشر عنصر عسكري تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ليحل محل عملية الاتحاد الأوروبي في هذين البلدين عند انتهاء ولايتها في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقرر المجلس أيضاً تمديد الوجود المتعدد الأبعاد في شرق تشاد والوجود العسكري في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يشمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، لفترة ١٢ شهراً، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس إلى التعجيل باستكمال انتقاء ونشر وتدريب أفراد الشرطة والدرك التشاديين التابعين لمفرزة الأمن المتكاملة، وحدد نقاطاً مرجعية تسترشد بها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للتوصل إلى استراتيجية انسحاب، وطلب إلى الأمين العام وضع جداول زمنية إرشادية بهدف تحقيقها بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١١.

كوت ديفوار

في ٢١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، استمع أثناءها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، يونغ - جين تشوي. وتلا الإحاطة تبادل للآراء.

وفي اليوم نفسه، استمع المجلس، في جلسة علنية، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص بشأن الحالة في كوت ديفوار. وعرض الممثل الخاص تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21) والتوصيات الواردة فيه. وتلت الإحاطة مشاورات المجلس بكامل هيئته بشأن المسألة.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، الذي حدد بموجبه ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها لفترة ستة أشهر، وقلّص المستوى المأذون به لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بناء على توصية الأمين العام، ورحّب بالتقدم المحرز في عمليات تحديد الناهجين وتسجيلهم، وحثّ الأطراف الفاعلة السياسية الإيفوارية على التوصل بدون تأخير إلى اتفاق بشأن إطار زمني جديد وواقعي وذي مصداقية للانتخابات. وأعرب المجلس أيضاً عن اعتزامه القيام، في أقرب وقت ممكن، بدراسة ذلك الإطار الزمني الذي سيُلزم الأطراف الفاعلة السياسية الإيفوارية كما سيعكس مستوى التزامها السياسي بإجراء انتخابات تتسم بالحرية والانفتاح والإنصاف والشفافية.

السودان

في ٢٨ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، خلال جلسة مشاورات عقدها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، بشأن تزايد العنف مؤخراً في دارفور. وأهاب أعضاء المجلس بجميع الأطراف وقف الأعمال العدائية، واحترام التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والتعاون مع الجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جبريل باسوليه للتوصل إلى حل سياسي للتراث. وأعرب الأعضاء عن دعمهم الكامل للوسيط وللإجراءات التي تتخذها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لحماية المدنيين المعرضين للخطر. وأشاروا إلى أن الحالة في دارفور مضطربة بشكل خاص وإلى أنه ينبغي للمجلس مواصلة رصدتها عن كثب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٥ كانون الثاني/يناير، قدم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الرئيس السابق أوباسانجو، إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في مجال المفاوضات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب التي تجري عبر حوار نيروبي. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل للجهود الوساطة التي يقودها

الرئيسان السابقان أوباسانجو ومكابا، وتبادلوا الآراء حول التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والنتائج الأمنية والإنسانية التي تترتب على العملية المنفذة ضد جيش الرب للمقاومة في المقاطعة الشرقية، والانقسام داخل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والعملية الرواندية - الكونغولية المشتركة المنفذة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة غير رسمية مع فرانسيس دينق، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، الذي قدم إلى المجلس إحاطة عن الزيارة التي قام بها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى إيجاد وسائل لتعزيز حماية المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، أثناء جلسة مشاورات عقدها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، بشأن التطورات الأخيرة التي شهدتها الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لزيادة مستوى التعاون بين السلطات الكونغولية والرواندية وشددوا على أهمية استمرار التنسيق الوثيق بين أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة البلدين في سياق العملية الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكرر الأعضاء التأكيد على أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون على رأس الأولويات.

الصومال

في ١٦ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الذي أعرب فيه عن اعتزامه إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال بصفتها قوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهنا بصدور قرار آخر عن المجلس بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريراً يشمل معلومات عن تطورات الحالة في الصومال، وعن التقدم المحرز صوب نشر بعثة الاتحاد الأفريقي بالكامل، توطئة للانتقال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وعن التقدم المحرز في العملية السياسية والظروف الأمنية على أرض الواقع، ليهتدي به مجلس الأمن في التقييم الذي سيجريه قبل اتخاذ القرار. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة، وإنشاء صندوق استثماري لتوفير الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي، والمساعدة على إعادة تشكيل قوات الأمن الصومالية الجامعة وتدريبها واستبقائها.

السلم والأمن في أفريقيا

في ١٤ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) الذي أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء استمرار حالة التوتر في النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، وحثهما على حله سلمياً، وطالب إريتريا باتخاذ خطوات محددة تشمل سحب قواتها وجميع معداتها إلى مواقعها السابقة في مدة أقصاها خمسة أسابيع على اتخاذ القرار. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن تطور الحالة. وقرر المجلس أيضاً استعراض الحالة بعد ستة أسابيع من اتخاذ القرار على أساس تقرير الأمين العام.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى (المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة)

في ١٥ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، بشأن النتائج الإنسانية المترتبة على العملية المشتركة التي تقودها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ضد جيش الرب للمقاومة. وأثنى أعضاء المجلس على دول المنطقة لزيادة تعاونها في مجال التصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. وشددوا على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. وعلى إثر المشاورات، أصدر المجلس بياناً للصحافة، أدان فيه بشدة الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة مؤخراً.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ٢١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، الذي عرض تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/39). وتلا الإحاطة تبادل للآراء بشأن التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك أثر الاتجار بالمخدرات، والتحديات التي تواجه حسن الإدارة، وبشأن دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الإسهام في معالجة هذه المسائل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعمليات الأمم المتحدة الأخرى ومكاتبها ووكالاتها المعنية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

آسيا

نيبال

في ١٦ كانون الثاني/يناير تلقى مجلس الأمن إحاطة من إيان مارتين، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وأعقبت الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن المسألة.

وفي ٢٣ شباط/فبراير اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٦٤ (٢٠٠٩) الذي جدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ستة أشهر.

الشرق الأوسط

غزة

وفي ٣ كانون الثاني/يناير عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في غزة.

وفي ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير عقد المجلس مناقشة عامة على مستوى الوزراء بشأن البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وأثناء المناقشة أدلى ببيانات كل من الأمين العام، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وممثل إسرائيل، وممثلو دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة (منهم وزراء خارجية، ولا سيما وزراء خارجية جامعة الدول العربية).

وفي ٨ كانون الثاني/يناير، عقب مشاورات مستفيضة، بما في ذلك مشاورات عُقدت على مستوى الوزراء، عقد المجلس جلسة برئاسة برنار كوشنير وزير خارجية فرنسا، اتخذ فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل امتناع عضو واحد عن التصويت. ودعا المجلس في القرار إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير تلقى المجلس خلال المشاورات التي عقدها بكامل هيئته إحاطة من الأمين العام قبل زيارته للشرق الأوسط. ورحب أعضاء المجلس في بيانهم بجهود الأمين العام.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير تلقى المجلس خلال المشاورات التي عقدها بكامل هيئته إحاطة من هانلي منقريوس الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في غزة، عقب الهجمات على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وتم الاتفاق خلال المشاورات على عناصر لملاحظات يدلي بها

الرئيس إلى الصحافة. وأعرب رئيس مجلس الأمن عن قلقه العميق، لا سيما في أعقاب العمليات العسكرية ضد المستشفيات، وضد مبنى يؤولي صحفيين، ومقر الأونروا.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير عقد المجلس جلسة عامة للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين العام عقب زيارته للشرق الأوسط. وخلال المشاورات اللاحقة التي عقدها المجلس بكامل هيئته، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان للصحافة رحبوا فيه بوقف إطلاق النار في غزة، وأعلنوا تقديرهم العميق لجهود الأمين العام، وكرروا الإعراب عن شدة قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في غزة.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير عقد المجلس جلسة استمع فيها إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكارين أبو زيد المفوضة العامة للأونروا، بشأن الحالة في غزة. وكانت تلك هي المرة الأولى التي دُعيت فيها المفوضة العامة للأونروا للتكلم أمام المجلس. وأعرب كل من وكيل الأمين العام والمفوضة العامة عن قلقهما العميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة وأكدوا أهمية وصول المساعدات الإنسانية بدون عائق. وأعقبت الاجتماع مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

مسائل أخرى

مكاتب الهيئات الفرعية وأعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

في ٦ كانون الثاني/يناير انتخب المجلس، في مشاورات عقدها بكامل هيئته، مكاتب جديدة لهيئاته الفرعية لعام ٢٠٠٩. وعُملت في وقت لاحق مذكرة من رئيس المجلس تبين تشكيل تلك المكاتب (S/2009/2). وفي نفس اليوم انتخب المجلس بوركينا فاسو والمكسيك عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

إحاطة قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

في ٨ كانون الثاني/يناير استمع المجلس إلى إحاطة قدمها أنتوني غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن حالة اللاجئين والمشردين داخليا.

وعلق المفوض السامي على الاتجاهات التي برزت مؤخرا في ظاهرة التشريد القسري. وقال إن التشريد القسري كثيرا ما ينجم عن تهديدات للسلام والأمن الدوليين. وعرض ثلاثة تحديات تواجه المجتمع الدولي وهي: دور حفظ السلام في حماية المدنيين،

والضرورات المتزامنة لكفالة أمن الموظفين وتوفير الحماية والمساعدات الإنسانية، وصعوبة صون الحيز الإنساني في سياق حضور متكامل للأمم المتحدة.

ورحب أعضاء المجلس بالإحاطة التي قدمها المفوض السامي وأعربوا عن رغبتهم في زيادة تواتر هذه الإحاطات.

حماية المدنيين

في ١٤ كانون الثاني/يناير عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. واستُهلّت المناقشة بإحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وعقب المناقشة تلا الرئيس بياناً رئاسياً (S/PRST/2009/1) اعتمد بموجبه المجلس نسخة منقحة للمفكرة المتعلقة بحماية المدنيين التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

الحلقة الدراسية غير الرسمية والمناقشة المواضيعية بشأن عمليات حفظ السلام

في ٢٢ كانون الثاني/يناير عقد أعضاء المجلس في البعثة الفرنسية حلقة دراسية غير رسمية بشأن عمليات حفظ السلام اشتركت في رئاستها فرنسا والمملكة المتحدة. وحضر الحلقة كل من جان ماري غيينو وكيل الأمين العام السابق لعمليات حفظ السلام؛ وألان ليروا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وسوزانا مالكورا وكيلة الأمين العام للدعم الميداني؛ وإدموند موليت مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ وإيلن مارغريته لوي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بليريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛ وهادي العنابي الممثل الخاص للأمين العام في هايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالإضافة إلى الأكاديميين كولن كيتنغ وبروس جونز.

وركزت المناقشة، التي استندت إلى المعلومات الأساسية الواردة في ورقة غير رسمية مشتركة قدمتها فرنسا وبريطانيا، على التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام وعلى مقترح يتعلق بمنهج للتصدي لهذه التحديات في مجلس الأمن. وحُددت ثلاث فئات عريضة من المسائل هي: الإشراف الاستراتيجي الفعال، والقيود على الموارد، والدروس المستفادة من التنفيذ. واقترحت فرنسا والمملكة المتحدة التصدي لهذه التحديات باعتبارها أولوية خلال الأشهر المقبلة، باتصال وثيق مع الأمانة العامة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وتقييم التقدم المحرز بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير نُظمت مناقشة في المجلس بشأن الموضوع نفسه. وشمل المتحدثون، بالإضافة إلى أعضاء المجلس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، والممثل الخاص للأمين العام في هابتي، وممثلي البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في مختلف المناطق الجغرافية (الأردن وأوروغواي وباكستان والهند)، وممثلي المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي) وحركة عدم الانحياز.

ورحب المشاركون بالمبادرة الفرنسية - البريطانية للتصدي لتحديات حفظ السلام. وبالإضافة إلى المسائل المثارة في ٢٢ كانون الثاني/يناير، شدد المشاركون بصفة خاصة على الحاجة إلى تعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، ولا سيما مع البلدان المساهمة بقوات، وذلك في جميع مراحل إعداد العمليات وتنفيذها وتقييمها.

الاجتماع غير الرسمي مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع خاص مع فرانسيس دينق المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، سمح للمستشار الخاص بعرض أعماله في هذا المجال وتقديم إحاطة للمجلس عقب الزيارة التي قام بها لمنطقة البحيرات الكبرى.

جلسة مناقشة سرية بشأن صون السلام والأمن الدوليين: احترام القانون الإنساني الدولي

في ٢٩ كانون الثاني/يناير ناقش المجلس مسألة احترام القانون الإنساني الدولي خلال جلسة مناقشة سرية.

وقدم إحاطة بهذا الشأن بدعوة من المجلس كل من باتريشيا أوبراين وكييلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية للأمم المتحدة؛ ودومينيك باف رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولي في نيويورك؛ وبيار برتران مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك؛ وجسيكا نيويرث مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك؛ وهانس يورغ ستروماير رئيس فرع تطوير السياسات والدراسات بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وأعقبت الإحاطات مناقشة بين الدول الأعضاء لاحظت فيها الاتجاه المثير للقلق نحو الزيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأعربت عن ضرورة احترام جميع أطراف النزاعات للقانون الإنساني الدولي، وقررت إبقاء المسألة قيد النظر.